في التعامل مع القضية الفلسطينية نذيراً بالفشل على الصعيد الامني. مع ان هذه النظرية يمكن ان تتغير، اذا واجهتهم مخاطر كبيرة تهدد بقاءهم»[٤٥].

واستناداً الى النظرة التفاؤلية هذه، ومن اجل ان تسوّق ادارة الرئيس ريغان مفهوم قوات الانتشار السريع، وتدعو الى تقبلها وتوضعها وتقديم التسهيلات والقواعد اليها، وتحدد اعداءها واصدقاءها، أرادت لها اطاراً تتحرك فيه، وقنونة تحفظها وتتيح لها اسباب العمل، فنادت بمشروع اسمته «الاجماع الاستراتيجي»، ينتظم فيه بعض الدول العربية والباكستان وتركيا واسرائيل. وهذا ما حمله معه وزير الخارجية الاميركية حين زار بعض دول المنطقة في نيسان (ابريل) ١٩٨١. وبمثل ما ردت دول الجزيرة التي زارها الوزير على دعوات مماثلة او شبيهة سابقة، ردت على الوزير بالاسباب ذاتها التي استندت اليها في رفض المشروع، وجوهرها ان الاولوية في اهتمام هذه الدول هي ايجاد حل عادل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، فهو مصدر المخاطر والازمات.

سقط مشروع الاجماع الاستراتيجي برفضه بالاجماع العربي. فما كان من الولايات المتحدة الّا ان استغلت ظاهرتين: علاقاتها الثنائية، والحرب العراقية الايرانية، لتلج الى شرق الجزيرة من ابوابه، دون الحاجة الى تحالفات مكتوبة، أو معلنة.

وهكذا تجسد البعد العسكري للاستراتيجية الاميركية الجديدة من خلال ظاهرة الوجود العسكري الاميركي في شرق الجزيرة، وتعزيز القدرة العسكرية الاميركية فيه. وهذه الاستراتيجية، ببعديها، العسكري والسياسي، تهدف الى: ١ ـ اعادة صياغة التوازن الاقليمي السابق، الذي اختل بسقوط الشاه، وبخروج ايران الجديدة من دائرة النفوذ الاميركي؛ ٢ ـ ملء الفراغ الامني، الذي تزعم الولايات المتحدة وجوده؛ ٣ ـ تحويل الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى صراع بين العرب الموالين للولايات المتحدة والعرب الموالين للاتحاد السوفياتي.

وأتت الاستراتيجية الجديدة المبنية على الدروس المستخلصة من الثورة الايرانية، لتنسف الاستراتيجية السابقة المبنية على الدروس المستخلصة من حرب فيتنام. ولهذا ذهبت الاستراتيجية الجديدة الى تعزيز الوجود العسكري الاميركي في تلك المنطقة الواسعة الممتدة من المحيط الهندي الى القرن الافريقي، وفي قلبها شرق الجزيرة.

وعلى هذا، لم يعد مطلوباً من دول الجزيرة ان تؤلف قوة مندمجة في حلف يقف في وجه الاتحاد السوفياتي، وانما عليها ان تكون خط الدفاع الاول ضد اعمال التخريب، وضد أي هجوم قد يشنّه «وكلاء أجانب»[٤٦]. واستناداً الى المفهوم الاستراتيجي هذا، تعالج الولايات المتحدة طلبات التسلح التي تقدمها دول الجزيرة، آخذة في عين الاعتبار الحفاظ على التفوق العسكري الاسرائيلي على مجموع القدرات العسكرية العربية.

ومهما تكن انواع المشروعات التحالفية الاميركية في الجزيرة، وأشكالها، ومضامينها، ومفاهيمها، فانها تندرج تحت عنوان استراتيجي كبير هو «مشروع النظام الاستراتيجي الاميركي في المنطقة العربية». وهو مشروع لا يزال غير موقع عليه حتى اليوم؛ له اساس وله فرع؛ أما الاساس، فثابت، وهو وضع المنطقة العربية تحت عباءة السيطرة الاميركية؛ وأما الفرع، فمتطور ومتلون، حسبما تقتضيه الظروف الدولية والاقليمية، وعوامل التنافس الاميركي ـ السوفياتي، وشروط الحفاظ على أمن اسرائيل وخططها التوسعية ودمجها عضواً اصيلاً في المنطقة، لتبلغ السيطرة على الوطن العربي، في غايتها، مبلغ السيطرة الاميركية ـ الاسرائيلية المشتركة المتحالفة.